# القول الوسيط فى ايجعل المؤلف والبسيط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور والصلوة على رسوله الذى جعل باشراقه فارقا للحق عن الباطل والخيرات عن الشرور وعلى آله الكملة الذين يذوقون فى رواق مجاهداتهم السميا لذائذ النشاط والسرور وعلى اصحابه المشائين فى نشر العلم المنير وكسر الغرور المجبور فلم يغرهم بالله الغرور **وبعد** هذا قول وجيز وكلام عزيز فى بيان الجعل المؤلف والبسيط جعله الله مقبولا بين الوجيز والوسيط والبسيط وترجمته نظرا الى نوع من التوسط فيه بين الافراط والتفريط والايجاز المخل والاطناب الممل بالقول الوسيط فى الجعل المؤلف والبسيط متجنبا عن التخبيط والتخليط ومتحببا الى التوسيط والتنشيط متوكلا على الله وهو بكل شئ محيط **اعلم** ان الجعل من الافعال المتعدية الى مفعولين متحدين مصداقا متغايرين مفهوما كافعال القلوب مثل الاعطاء والاحضار والاطعام وغير ذلك وقد يجئ بمعنى خلق فيتعدى الى مفعول واحد ثم الجعل يتعلق ايجابا بالصفات الزائدة المتأخرة عن الوجود المتفرعة عليه كالقيام والقعود ولا يتعلق اتفاقا بالصفات المتقدمة عليه كالامكان والاحتياج الى العلة والوجوب بالغير واما تعلقه بالوجود وما يساوقه كالتشخص والتميز والتقرر فمختلف فيه بين المشائية والاشراقية وكذا تعلقه بالذاتيات وبنفس الشئ وبلوازم الماهية مختلف فيه بين الفلاسفة من حيث انها مجعولة بجعل الذات او غير مجعولة اصلا بمعنى ان ثبوتها للذات ليس مجعولا بالكلية اما كونها مجعولة بجعل مستأنف فمجمع على بطلانه **فنعقد** ههنا فصولا ثلثة وخاتمة **الفصول الثلثة** فى الجعل المؤلف والبسيط المختلف فيه بين الاشراقية والمشائية وجعل الذاتيات وجعل لوازم الماهية **والخاتمة** فى تنقيح تعلق الجعل بالصفات المتقدمة وعدم تعلقه بها **الفصل الاول** فى الجعل المؤلف والبسيط **اعلم** ان مهنا مباحث ثلثة **الاول** فى صدور العالم ووحدته

هل هو بالعلة الجاعلية او بلا علة اختلف فيه فبعض من لا يعبأ به ذهب الى انه موجود بلا علة وعلل عليه بان
تاثير الجاعل في المعلول اما في حال وجوده او في حال عدمه على الاول يلزم تحصيل الحاصل لان الوجود لما
كان حاصلا حال التاثير كان تحصيله تحصيل ما هو حاصل وهو محال لان التحصيل طلب الوجود والطلب قبل
الوجود فهو في حالة العدم فحال التحصيل حال العدم فتحقق الوجود وقت التحصيل اجتماع النقيضين وعلى
الثاني يلزم ايضا اجتماع النقيضين لان التاثير مستلزم للوجود لان تاثر الوجود مطاوع للتاثير فيجب حصول
الوجود حال التاثير بقضية اللزوم وقد فرض عدمه حال التاثير فيلزم اجتماع النقيضين كونه موجودا و
معدوما حال التاثير وهذا الاشتباه المعبر عنه بالتعليل نشأ من قلة التدبر في معنى تحصيل الحاصل لان
المحال هو تحصيل ما هو حاصل قبل التحصيل لا تحصيل ما هو حاصل بهذا التحصيل وتقدم التحصيل على الحصول
انما هو تقدم ذاتي لا زماني حتى يجب عدم الحصول وقت التحصيل والطلب قد يتقدم على الحصول زمانا كما
في الحوادث وقد يتقدم عليه ذاتا لا زمانا كما في القدماء وعلى التقديرين فهو من مقدمات التحصيل
لا عينه ثم هذا التعليل كما يجري في تاثير الوجود يجري في تحصيل السواد ايضا لان جعل الثوب اسود مثلا اما
حال كونه اسود فيلزم تحصيل الحاصل او حال عدم سواده فيلزم اجتماع النقيضين بل يجري في حصول
الوجود من غير تاثير وتحصيل من الجاعل ايضا فان حصوله اما حال الوجود او حال العدم على الاول تحصيل
الحاصل بل حصول الحاصل لازم وعلى الثاني اجتماع النقيضين فاعلم **المبحث الثاني في العلة الجاعلة**
هل يجب كونها واجبة الوجود او يمكن كونها ممكنة الوجود المشهور الثاني فيما بين الحكماء ومن ههنا حكموا
بترتب سلسلة العلل في جانب المبدأ وبان العقل الاول علة جاعلة موجبة للثاني والثاني للثالث وهكذا
الى العاشر الموسوم بالعقل الفعال المعبر عنه بالمعقب القدسي وهو علة جاعلة للهيولى العناصرية بتوسط طبيعة
الصورة والصورة الجسمية لكن المحققين منهم نصوا ان العلة المؤثرة الجاعلة بالذات هو البارئ الواجب
الوجود لذاته لا غير وهو علة للممكنات قاطبة بتقديرها وتقديرها وللجائزات كافة باسرها بقضيها
وقضيها حوادث كانت وقد ملوا العقول العشرة وغيرها كالوسائط والشروط لتعلق التاثير الواجبي
بغيرها كما ان الصورة الجسمية واسطة محضة لا علة مؤثرة لصدور الهيولى عن المعقب القدسي على
ما هو المشهور كيف والماهية الامكانية عارية عن الوجود في حد نفسها مفتقرة في مرتبة نفس
الحقيقة الى المرجح الجاعل فكيف بنفس ذاتها تصلح ان تفيد الوجود للغير مع كونها فاقرة الذات
بنفسها وانما وجودها بالاستعارة عن الواجب الوجود فهو المعطي بالذات للوجودات فان اعطاء المستعير
ليس اعطاء حقيقة وانما هو اعطاء من تلقاء المالك كما ان استنارة ضاءة العالم الى القمر ليس حقيقة بل
بحسب الظاهر وانما هو مستند الى الشمس والقمر واسطة محضة لانتقال ضوئها الى العالم فالمنير بالذات
للعالم كله هو لا هو كما ان المنير في انعكاس ضوئها من المرآة الى الجدار هي الشمس حقيقة والمرآة ظاهرا فعليه

الممكن لممكن بوجوده المستعار علية ظاهرية مجازية فهذا الوجود الضعيف اللاحق الغير الماهية يصلح علة بمعنى الواسطة والشرط والمتمم والآلة لاعلة مؤثرة مفيدة للوجود حقيقة وقد استوفى هذا التحقيق فى مقام

**المبحث الثالث فى ان اثر الجعل بالذات ماذا هل هو نفس الماهية الممكنة من حيث هى مع** قطع النظر عن عروض الوجود واتصافها به بمعنى ان المجعول بالذات حقيقة هو الماهية نفسها جزئية كانت اوكلية والمجعول بالعرض بمعنى الواسطة فى العروض هو وجودها واتصافها به بمعنى الخلط الواقعى والارتباط النفس الامرى المعتبر فى مرتبة المحكى عنه او الماهية مع الوجود اى مرتبة الخلط المعبر عنها بمفاد الهيأة التركيبية القائلة الماهية موجودة والمراد بمفادها هو منشؤها ومصداقها ومرتبة المحكى عنه بهذه الهيأة التركيبية الحملية الاسنادية الواقعة فى خصوص ملاحظة الذهن وتعمل العقل فى مرتبة الحكاية ولو اريد بالهيأة التركيبية مرتبة الخلط الواقعى والانضمام النفس الامرى الواقع فى مرتبة المحكى عنه ويعبر عنها بالنسبة الخارجية والواقعية والاتصاف والعروض فلا افتياقر الى انضياف المفاد المضاف اليها اليها فذهب الفلاسفة الاشراقية الى الاول والمشائية الى الثانى واحتج على الاول بوجوه عقلا ونقلا اما العقل فلوجوه

**الاول** وهو اسخف انه يجب الانتهاء الى الجعل البسيط لان كل ما فرض مجعولا بالذات سواء كان ماهية او وجودها او اتصافها به فهو ماهية من الماهيات فيكون نفسها مجعولة ولو قلنا ان الاتصاف من حيث انه ماهية وحقيقة معتبرة عند العقل ليس مجعولا بالذات بل بالعرض والمجعول بالذات فى هذا الاعتبار هو اتصاف الاتصاف بالوجود **نقول** فهذا الاتصاف الثانى المضاف الى الاتصاف الاول ايضا من الماهيات وهلم جرا فيؤل الامر آخرا الى الجعل البسيط المتعلق بنفس الماهية واجيب عنه بوجهين **الاول** ان هذا تعليل قبل تنقيح محل النزاع فان محله ان اثر الجعل بالذات هو الاتصاف والخلط او غيره وهو احد طرفيه الذى هو الماهية المغايرة للنسبة التى هى الاتصاف لا ان مقتضى الجعل البسيط هو كون اثر الجعل نفس الماهية اى ماهية كانت خلطا او غيره ومقتضى المؤلف كونه اتصافها به والا لم يتباين اثر البسيط والمؤلف بل بينهما عموم وخصوص مطلقا بل هو مخالف لما يقوله القائلون بالبسيط لان الوجود والاتصاف وان كانا ماهيتين من الماهيات فهما عندهم مجعولان بالعرض بتوسط مجعولية الماهية التى هى احد طرفى الاتصاف **والثانى** ان الاتصاف ليس نفسه من حيث هى اثر الجعل المؤلف بالذات بل هو من حيث انه نسبة غير مستقلة ورابطة بين الماهية والوجود مرآة لملاحظتهما فهو بهذا الاعتبار ليس اثر البسيط بل باعتبار اخذه مستقلا شيئا معتبرا ومفهوما برأسه فى مرتبة الملاحظة الاستقلالية وآثار المؤلف هو من حيث كونه غير مستقل **فان قلت** انه يجب الانتهاء الى الماهية مطلقا مستقلة كانت او غير مستقلة فهو غير مثبت للمطلوب لان الاتصاف الغير المستقل ليس اثرا للبسيط وان كانت ماهية من الماهيات **وان قلت** انه يجب الانتهاء الى الماهية المستقلة فهو غير لازم لانه على تقدير الانتهاء الى الاتصاف

الغير المستقل لم يحصل الانتهاء الى الماهية المستقلة وردّ هذا الجواب بيان الكلام في الاتصاف في مرتبة المحكي عنه والاستقلال وعدمه يعرضانه باختلاف الملاحظة فانهما تابعان للملاحظة وصفتان له فان لوحظ بالذات صار مستقلا وان التفت اليه بالعرض صار غير مستقل والملاحظة مرتبة الحكاية فلا يدور الجعل الواقعي الواقع في مرتبة المحكي عنه على العوارض العارضة في مرتبة الحكاية المتأخرة عن مرتبة المحكي عنه الموقوفة عليهما وعلى الاعتبار الذهني والملاحظة العقلية **أقول** هذا لا يرد على المجيب المذكور فانه لا يقول بان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة وتابعان لها حتى يكون بين المستقل وغيره تغاير اعتباري لحاظي ناشئ من تلقاء تعلق الملاحظة الذهنية بالشيء بل هما عنده مرتبتان واقعيتان واقعيتان في مرتبة المحكي عنه وليس بين المستقل وغيره عنده الا اشتراك لفظي لا اشتراك في المصداق ولا في المفهوم ولا يقول بانهما متباينان بالذات متخالفان بالحقيقة كما صرح به في كثير من كتبه بل الرد عليه اما برد هذا المذهب وقد حققنا هذا المقام في شرحنا المختصر الميزان أو بان يقال لا وجود للاتصاف المستقل في مرتبة المحكي عنه اي الخارج والواقع والا لكان من العوارض اللاحقة للماهية كسائر العوارض المستقلة بالمفهومية الانضمامية او الانتزاعية اللاحقة للماهية فيلزم ان يتحقق بينهما نسبة العروض واللحوق او نسبة اتصافها به وهذا الاتصاف واللحوق ايضا ان وجد في الخارج لزم لمتصف آخر بناء على قضية استلزام العارض نسبة العروض والاتصاف وهلم جرا فيلزم التسلسل في الامور الخارجية فلا يكون في مرتبة المحكي عنه الا الاتصاف من حيث هو رابطة ونسبة كالوجود الرابطي في الهليات المركبة في مرتبة المحكي عنه فلا معنى للتشقيق بين الاتصافين وكون احدهما مجعولا بالبسيط والآخر بالمؤلف **والثاني** ان اثر الجعل بالذات اما ان يكون هو الماهية او الوجود او اتصافها به والاخيران باطلان لان الوجود والاتصاف كلاهما امر انتزاعي اعتباري واثر الجعل بالذات يجب ان يكون امرا عينيا موجودا في الخارج فتعين الاول وهو المطلوب واجيب عنه بان القدر الضروري هو كون المجعول امرا عينيا لا عينية المجعول اليه ولا عينية اثر الجعل بالذات وهو حاصل في الجعل المؤلف ايضا لان المجعول هو الماهية وهي امر عيني **أقول** هذا سخيف جدا صادر من قائله التدبر في هذا الوجه وعدم اكتناه ما يرام بهذا الاستدلال لان مقصود المستدل ان اثر الجعل بالذات

Converted by Tiff Combine - unregistered

يجب ان يكون اقوى فى التحصل والصدور من الاثر العرض وغيره متوقف على الاعتبار والانتزاع ولا اقوى من الموجود الخارجى وانما صدور الانتزاعيات بصدور مناشيها لان وجود الانتزاعيات وجود بالعرض وانما يستند بالذات الى المناشى فلا يتصور صدور الانتزاعى بالذات وصدور منشئه بالعرض عن العلة ولا شك ان الموجود العينى مقدم على الامر الانتزاعى بالذات فلو كان الامر العينى مجعولا بالعرض واثرا للجعل كذلك لزم كونه مؤخرا بالذات عن الامر الانتزاعى فى باب الوجود والتقدم الذاتى بحسب الوجود فلزم التعاكس الدائر بين التقدم والتأخر فى جهة واحدة واما الجعل المتعلق بالصفات المتأخرة عن الوجود كالقيام والقعود والكتابة والركوب فهو جعل ثان متفرع على الجعل الاول المتعلق بموضوع هذه الصفات متعلق بالذات بالصفات التى هى حقائق ناعتية وبوجودها وباتصافها به بالعرض وليس هناك جعل آخر يتعلق بانضمامها الى الموضوع او قيامها به غير جعل نفسها ووجودها لان وجودها فى نفسها هو وجودها لموضوعاتها ولما كان هناك جعلان جعل الموضوع وجعل الصفة متمايزان متغايران لم يلزم الدور المذكور بتعلق الجعل بالذات بالصفة المتأخرة عن الذات بالذات بما لزم هنا فافهم هذا والثالث ما ظفر به بعض السادة الكرام من المحققين الاعلام فى حواشيه على شرح المواقف لسيد الانام من الفحول العظام ان الماهية نفسها من حيث هى اما ان تكون غير مجعولة اصلا مستغنية عن الجعل وهو محال لاستحالة استغناء الممكن عن العلة فيفضى الامر الى وجوبها او تكون مجعولة اثرا للجعل بالذات وهو المطلوب او بالعرض وهو محال لانه حينئذ تكون الماهية من حيث هى متأخرة عن الماهية المخلوطة بالوجود المقيدة به لكونها اثرا له بالذات وتأخر المطلق عن المقيد فى نحو المجعولية والتقرر والصدور باطل بالضرورة ومن ههنا استبان سخافة ما اورد عليه من انه يجوز ان يكون المطلقة متقدمة على المخلوطة المقيدة بالذات ومتأخرة عنها فى وصف خاص هو المجعولية ولا محذور فى اختلاف الجهتين فى التقدم والتأخر وذلك لما قدمنا من استحالة تأخر المطلق عن المقيد فى نحو التقرر والوجود والصدور والمجعولية على ان المطلق جزء تفصيلى خارجى للمقيد على ما تقرر فى محله وقد اعترف به المورد فى باب جزئية المطلق للحصة التى هى العلم بالنوع والسر والعلم المطلق والاجزاء مقدمة على الكل فى نحوى التقدم بالذات والوجود على ما سلمه المورد فى ابطال تركب الواجب الوجود فكيف يتصور تأخر المطلقة عن المخلوطة فى نحو المجعولية والصدور للسابقين للوجود على مذهب الجعل المؤلف ولو فرض ان المطلق جزء ذهنى لا خارجى تفصيلى فالتركيب من الاجزاء الذهنية تركيب انضمامى عند المورد على ما فرضه تحقيقا عنده وان كان تخفيفا لنفسه عندنا فيكون مقدما بالذات على الوجود على الكل على هذا التقدير فتدبر وتفكر واما النقل فهو قوى له تعالى وجعل الظلمات والنور لان الجعل البسيط لا يقتضى الا المفعول الواحد وهو المجعول لا مفعولين على ما هو مقتضى المؤلف وقد يطوى ههنا المفعول الآخر وهو المجعول اليه والاقتصار على الاول فثبت ان الحق هو الجعل

البسيط وقد يجاب بان المفعول الثاني مقدر وهو موجودة او ثابتة او كائنة حذف لكونه من الافعال العامة وعندي التمسك بهذا الوجه وامثاله سخيف جدا لا ينبغي ان يصغى اليه لان مدار النزاع على ان نفس حقيقة الجعل المغايرة عن اخذ معنى الوجود هل هي متعلقة بالذات بنفس الماهية او بمرتبة الخلط وما بال المشائية ان لا يقولوا ههنا ان جعل بمعنى خلق فلا اخذ معنى الوجود فيه ليتعدى الى المفعول الثاني وهو معناه من الفعل نفسه فلا حاجة الى اقحامه في اللفظ وما اسخف الاستدلال على المؤلف بقوله تعالى جعل لكم الارض فراشا وما اقل التدبر فيه فانه لا كلام في ان الجعل يتعدى الى مفعولين ولا في ان جعل الصفات المتأخرة عن الوجود جعل مؤلف كما اشرنا اليه سابقا والفراش صفة للارض متأخرة عن الارض متفرعة عليها فامثال هذه الاقوال ووجوه الاستدلال ملاعب الصبيان وملاهي الاطفال ومطايبات الفحول واضاحيك اراذل الكمال واستدل على المذهب الثاني القائل به المشائية من الجعل المؤلف بوجوه اقواها ان علة الاحتياج الى العلة في الممكن هو صفة الامكان على ما تقرر في موضعه محققا الا ترى ان الامتناع والوجوب رافعان للاحتياج فالامكان مثبت له ولولا الامكان لم يفتقر الماهية اصلا كيف وبه يتساوى طرفاها في جانبي قبول الوجود والعدم فينشأ به الافتقار الى المرجح في الوجود والامكان عبارة عن كيفية خاصة لنسبة الوجود الى الماهية كما ان الامتناع والوجوب كذلك فيكون الافتقار ناشيا مما هو متعلق الامكان بالذات وهو المجعول بالذات فان المفتقر الى العلة بالذات هو اثر جعلها كذلك ومتعلقة بالذات على ما عرفت هو نسبة الوجود الى الماهية وهو المعنى بالاتصاف والخلط فهو اثر الجعل بالذات فتحقق الجعل المؤلف ومما قررنا لك هذا الوجه ظهر انه لا يرد انه يجوز ان يكون علة الاحتياج هو الحدوث كما هو مختار المتكلمين وانه يجوز ان قضية متعلق الاحتياج في كونه بالذات على خلاف قضية متعلق الامكان في كونه بالذات وبالعرض فيكون المحتاج بالذات احد طرفي متعلقه بالذات وهو الماهية وهي المتعلق له بالعرض ويكون متعلقه بالذات الطرف الآخر المتعلق بالعرض محتاجين بالعرض والجواب عن هذا الوجه بوجهين **الاول** انا لا نسلم ان الامكان عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى الماهية بل يجوز ان يكون عبارة عن عدم اقتضاء الماهية للوجود والعدم ومن ههنا يقع صفة للذوات الممكنة كما ان الوجوب والامتناع صفتان للذات الواجبة والممتنعة من حيث اقتضاؤهما للوجود والعدم بنفسها فيكون الامكان صفة الماهية والماهية متعلقة له بالذات فتكون محتاجة الى العلة بالذات مجعولة واثر الجعل كذلك على ما قررتم **والثاني** ما سبق لخاطري الفاتر انه بعد التنزل وتسليم ان الامكان عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى الماهية **نقول** ان الامكان والاحتياج والصادرية والاتصاف والوجود وغيرها امور انتزاعية ليس منشؤها الا نفس الماهية من حيث هي بالحيثية المشار اليها على نفسها كما ان احتياج الاتصاف والخلط الى العلة مثلا ليس باعتبار نفس مفهومه الانتزاعي بل

الانتزاع لانه تابع للانتزاع والاعتبار فاحتياجه بهذا الاعتبار كاحتياج الامور القائمة بالذهن الى العلة بل ما نحن فيه انما هو احتياج باعتبار الوجود الخارجي المنشئ للعارض المنسوب اليه بالعرض فهو في الحقيقة احتياج المنشأ اليها فهو المحتاج اليه بالذات حقيقة لانه هو المنشأ للاحتياج اليها لانه لا حاجة للامور المنتزعة الى العلة الا باعتبار احتياج المنشأ اليها والا لا يفتقر الامور المنتزعة عن الممتنعات كالعدم والاجتماع في غيرها الى العلة فتحقق ان المحتاج بالذات هو نفس الماهية التي هي المنشأ لا غير فهي متعلق الجعل بالذات واثره كذلك وهو الجعل البسيط فتأمل تأملا صادقا عميقا وتفكر فكرا فائقا بحيقا بالامعان الكامل والانعام الشامل **وتحقيق المقام** في هذه المعركة عندي على ما ادى اليه نظري القاصر وقضى به الخاطر الفاتر ان ههنا مذاهب اربعة في باب الوجود ولا ينفع تحقيق الجعل الا باعتبار تنقيح معنى الوجود ولا امتراء في ان المراد بالوجود الذي نحن بصدده هو الوجود بمعنى ما به الموجودية وما هو مبدأ الاحكام ومنشأ الآثار ويدور عليه رحى الامور الوجودية **الاول** مذهب الصوفية الصافية الكرام قدس الله اسرارهم الفخام ان الممكنات قبل تعلق الجعل بها كانت اعيانا ثابتة يثبوتها الذي لا يترتب عليه الآثار وبعد تعلق الجعل بها صارت موجودة بالوجودات المترتب عليها الآثار وليست هذه الوجودات زائدة على التعينات المخصوصة الاعتبارية التي بها صارت الذوات الممكنة ممكنة وباعتبارها في تلك الذوات الممكنة التي هي عين ذات الواجب تحقق فيها صفة الامكان والتعدد فالتقييد والتعيين بتلك التعينات الاعتبارية منشأ التعدد ومدار الامكان والمطلق عنها عين ذات الواجب وهو مرتبة الوجوب فالتغاير بينهما اعتباري فالوجود والامكان عين التعيين الاعتباري النوعي والشخصي فعلى هذا المذهب الحق القراح والصواب الصراح بالنظر الدقيق والفكر العميق لا يكون اثر الجعل بالذات ومتعلقا كذلك الا التعينات الاعتبارية وهي المجعولة بالذات واما الذوات الممكنة فلا تعدد فيها ولا هي مغايرة لذوات الواجب حتى تكون صالحة لان يتعلق بها الجعل والصدور والوجود عين التعين فهو ايضا متعلق الجعل بالذات فيكون اثر الجعل امرا اعتباريا لا عينيا خارجيا لعدم صلوحه لتعلق الجعل به فهذا التعلق بهذا التعين الوصفي لا بالماهية والذات مناظر لتعلق الجعل المتعلق بالذات بالصفات المتأخرة عن الوجود لا بالموصوف لكونه موجودا قبل الجعل ولا بالاتصاف لكونه حاصلا بجعل تلك الصفات لان جعل الصفات هو جعلها في موضوعاتها وموصوفاتها فان وجودها في نفسها هو وجودها لمحالها كما سبقت الاشارة اليه **والثاني** مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري قده وهو الحق بالانظار المتوسطة التي للعقول المتوسطة وليس خارجا عن طور العقل الحكمي او الكلامي وهو ان وجود كل شيء عينه واجبا كان او ممكنا جوهرا او عرضا جزئيا حقيقيا او كليا ذاتيا او عرضيا انضماميا او انتزاعيا وليس زائدا على نفس الذات ولا جزئها فليس ههنا وجود هو غير الماهية ولا اتصاف وخلط هو نسبة بينهما فانه ليس بينهما في مرتبة المحكي عنه والمصداق تغاير اصلا كما بين ذات الواجب ووجوده فالحمل بينهما حمل اولي نظري بناء على اتحاد المصداق كما في حمل الوجود على الواجب عند الحكماء وان لم يكن بينهما اتحاد بحسب المفهوم

كما في الانسان انسان او الانسان حيوان ناطق بتعدد الملاحظة والمعقولية او التعدد الاعتباري في المفهوم بحسب
عروض صفة الاجمال والتفصيل والكلام ههنا على التعدد في مرتبة المحكي عنه لا في مرتبة الحكاية فقط
فعلى هذا لا يتصور الجعل المؤلف بين الماهية والوجود ولا تعلقه بالذات ولا بالعرض في مرتبة الخلط
وتعين الجعل البسيط وجعل الماهية جعل بسيط متعلق بالذات بالماهية التي هي شيء واحد يعبر عنه
بالماهية من حيث كونها ذاتا ومابه الشيء هو هو وبالوجود من حيث كونه منشأ الآثار ومدار الاحكام
وبالتشخص من حيث كونه مبدأ التميز والتعين الواقعي وهو التشخص الحقيقي ومتعلق بالعرض يمتنزع عنهما
من مفهوم الذات ومفهوم الوجود المصدري ومفهوم الوجود الحقيقي المغايرلهما في مرتبة الحكاية
ويخيرة لك من الامور المنتزعة عن نفسها من حيث هي وأما حقية هذا المذهب فقد اقيمت عليها
براهين في مباحث الامور العامة كيف والشقوق من الجزئية والانضمام والانتزاع والانفصال كلها
مستحيلة كما قرروه في مقامه ولا محذور في كون الشيء الواحد مابه الاشتراك ومابه الامتياز كالماهية
المشتركة والوجودات الخاصة المتعددة المتحدة المتميزة المتحدة بالماهية المشتركة باختلاف جهتين
واعتبارين ولولا غرابة المقام لاقمنا التحقيق بالتفصيل والتدقيق **والثالث** مذهب الحكماء
المشائين القائلين بان الوجود الحقيقي منضم الى الماهية فبانضمامه اليها يصير الماهية موجودة وبه
يترتب عليها الآثار سواء كانت الماهية كلية فالوجود وجود العرضي للطبائع النوعية اولا وبالذات
والطبائع الفصلية والجنسية ثانيا وبالذات والطبائع العرضية ثانيا وبالعرض او جزئية فالوجود وجود
طبعي متكثر بتكثر الافراد الجزئية والاشخاص المتعينة يلحق ويستند الى الافراد بالذات والى ذاتياتها ايضا
بالذات ثانيا بتوسطها والى عرضياتها بالعرض وهذا الوجود اما عين التشخص او مساوق له **ويبطلان** هذا
المذهب القائل بالانضمام مفروغ عنه في فن الامور العامة قد ادحضه وازهقه المحققون في زبرهم واسفارهم
كيف والانضمام يستدعي وجود المنضم اليه وتعينه قبل الانضمام فاما ان يدور الامر الى الدور المترلزل
او يتسلسل الى عدم التمادي المتسلسل **الا ترى** ان الاشياء كلها في نحو الموجودية سواسية فلو
افتقرت في نحو الموجودية الى انضمام امر آخر اليها هو الوجود لافتقرت الوجودات المنضمة التي هي ايضا
من الاشياء الموجودة الخارجية الى امور اخر منضمة اليها حتى تكون موجودة لاستواء الاشياء كلها
في نحو الموجودية بلا تفاوت فتلك الامور المنضمة اليها وجودات الوجودات ويجري فيها الكلام فيؤدي
الامر اما الى الدور او التسلسل وما قالوا في ابطال عينية الوجود للماهية من انه يلزم وجوب الماهية
واستغنائها في موجوديتها عن العلة لامتناع انفكاك الشيء عن نفسه وعدم خلوه عنها وان
المحتاج انما يحتاج فيما هو مفقود فيه الى شيء آخر والوجود حاصل لها بالذات فلا تحتاج اصلا وان
ثبوت الشيء لنفسه ضروري فتكون ضرورية الوجود واجبة بالذات هذا خلف مع عزل اللحظ عن

جوابه التحقيقي الذي اورده المحققون في استدلالهم منقوض بهذه الوجودات المنضمة فان وجودها عينها كان
وجود الوجود المنضم اما عينه فيلزم الخلف المذكور وان لم تكن ماهية ممكنة متحدة مع وجودها او غيره
فيلزم الدور او التسلسل فاذا قطعنا النظر عن بطلان هذا المذهب بالبراهين الكثيرة وفرضناه حقا
في الواقع نرجع الى تنقيح الجعل على هذا المذهب ايضا فنقول لا يخلو اما ان يسلم ضرورة وجود المنضم اليه وتعينه
قبل وجود المنضم والانضمام وتعينهما او لا على الاول يتحقق ههنا جعلان احدهما وهو الاول السابق متعلق
بالماهية المنضم اليها لكونها سابقة الوجود والتعين على وجود المنضم وتعينه فجعلها سابق على جعله
لتساوق الوجود والتعين والتميز والتقرر والمجعولية في الممكنات سواء كان وجودها وتعينها السابقان عينيا
او غيرها والآخر وهو الجعل الثاني اللاحق متعلق بالوجود وجعله عين جعل الاتصاف والخلط لان ايجاد الحقائق
الناعتية واصدارها ايجاد واصدار لوجودها في موضوعها اذ ليس لها وجود في نفسها على حدة عن وجودها
الرابطي كما اشرنا اليه غير مرة فجعل الوجود عين جعل الانضمام واللحوق والعروض والاتصاف والخلط بهذا النظر
وليس بينهما تغاير الا اعتبارا بمعنى ايجاد الشيء بنفسه وايجاده في موضوعه كما في الوجود في نفسه والوجود الرابطي
في سائر الاعراض والحقائق الناعتية سواء اعتبر وجود الوجود وتعينه عينه حتى يلزم الخلف او غيره حتى
يلزم التسلسل لكن هذا النحو من الجعل متعلق بالذات بالوجود المنضم الموجود في الخارج وهو الوجود الحقيقي
واما بالاتصاف والانضمام والخلط وغير ذلك مما ينتزع عنه من حيث هو فمتعلق بالعرض كما اسلفناه
فيما سبق في غير واحد من المواضع وهذان الجعلان كلاهما جعل بسيط متعلق كل منهما في الحقيقة بشيء واحد
بالذات ليس شيء منهما جعلا مؤلفا ومن ههنا عرفت ان الجعل المتعلق بالصفات المتأخرة عن الوجود
وان كان في بادئ الرأي جعلا مؤلفا كما يسبق الى الاوهام العامة انه عبارة عن ضم الصفات المفارقة
الى موصوفاتها لكن التحقيق بالنظر الغائر قاض بانه ايضا جعل بسيط متعلق بوجود الصفات في نفسها بالذات
وبوجودها الرابطي وبضمها الى موصوفها وموضوعها وباتصافه بها وباختلاطها خلطا رابطيا وغير ذلك بالعرض
وهو جعل ثان بسيط متفرع على الجعل الاول البسيط المتعلق بالموصوف والموضوع فان عنيتم بالجعل
المؤلف هذا المعنى من الجعل من حيث تعلقه بالانضمام والخلط والتركيب بحسب الوجود الرابطي في مرتبة
المحكي عنه فهو ثابت لا نخاصمكم لا حجة بيننا وبينكم وان رمتم به معنى آخر على ما ينطوي به كلماتكم من
تعلقه بالذات بالهيأة التركيبية او مفادها والخلط والاتصاف وغير ذلك فهو قد اصبح هباء منثورا
وصار كان لم يكن شيئا مذكورا وطار ادراج الرياح وسال باعناق مطيه البطاح والشق الثاني ايضا
لا يخلو اما ان يسلم فيه استحالة وحدة الوجود لشيأين متغايرين متباينين غير متصاقعين خارجين
وضرورة تعدد الوجود للامور المتعددة بحسب الخارج على حسب تعددها او لا على الاول ايضا لا يمكن
تعلق جعل واحد بالماهية والوجود المتغايرين بحسب الخارج المتعددين في ظرف العين وان كان احدهما

قائما بالآخر كالسواد والثوب لاستلزام تعدد الوجود لهما تعدد الجعل لمساوقتهما كما سبق التصريح به ويكون الحال ههنا في تعدد الجعل كحال ما سلف في الشق الاول غير ان الجعلين هناك متعاقبان وههنا مجتمعان ويكون كل منهما جعلا بسيطا كما عرفت وعلى الثاني اما ان يتفرع ضم الشيء على وجوده ويجب تقدم وجوده على ضمه كما هو الحق والاعلى الاول يكون جعل الوجود قبل جعل الماهية لتقدم وجوده على الضم الذي به صارت الماهية موجودة بناء على تساوق الجعل والوجود كما مر مرارا فيلزم تقدم وجود الحال العرضي على وجود موضوعه وخلوه عن القيام بالموضوع مع وجوده وإذا قطعنا اللحظ عن هذا المحذور وهو شاملة لنا في هذا المقام فلا محالة يلزم ههنا ايضا تحقق جعلين لتعاقب الوجودين ولو فرض ان جعل الوجود عين جعل الماهية بناء على ان وجود الوجود عينه وهو عين وجود الماهية وعلى انه فرض في هذا الشق اتحاد الوجود في الوجود والماهية **نقول** فكما تعدى وجود الوجود الى الماهية وصار عين وجودها بعد كونه مقدما على وجودها على هذا التقدير تعدى الجعل البسيط المتعلق بالوجود ايضا الى جعل الماهية وان كان متقدما على جعلها على هذا الفرض فلم يلزم تحقق جعل مركب صلاة وعلى الثاني يكون اثر الجعل بالذات هو الوجود الواحد للماهية والوجود المنضم اليها على فرض انهما موجودان بوجود واحد ومتحدان في الوجود وفرض انهما خاليان عن الوجود والتعيين قبل هذا الجعل على هذا التقدير بالفروض فان جعلهما ليس الا جعل وجودهما الواحد الذي به كل منهما صار موجودا **فان** خوطبتم بالجعل المؤلف وتعلقه بالاتصاف والخلط هذا الجعل المتعلق بوجودهما الواحد سواء كان وجودا خارجيا اولا وعبرتم عن هذا الوجود الواحد بالاتصاف والخلط ومفاد الهيئة التركيبية وعنيتموه به فهو ثابت على هذا التقدير السخيف وان اردتم به معنى آخر هو المعنى النسبي الرابطي للاتصاف كما هو المنصوص في كلامكم فهو غير ثابت والثابت هو هذا الجعل البسيط المتعلق بذلك الوجود الواحد **فاحسن** اعمال الرويّة فانه غامض عويص الا نفهام مفتاق الى تجريد الطبيعة وتلطيف القريحة فهو تحقيق انيق وتنقيح دقيق فصلناه نبذا قليلا من التفصيل وشيئا يسيرا من التحليل مما يحتوي عليه الخاطر الخامد والطبع الجامد باصابة العوائق واثابة البوائق واستباحة الفرص ودمار الرخص وشتات الحال وبيتات البال وعروض الزوال ولحوق البلبال واضطراب الخلد والجنان وتباب الامن والامان وافكار كثيرة لانفاس مستعارة غريرة ولمحات عمرية قصيرة **ومما بيناك** للتشقيقات في هذا المذهب بان لك المحاذير والتكلفات والاستحالات والتعسفات وغاية السخافات لارباب هذا المذهب باصحاب النظر الغائر اولى الايادي والبصائر ممن ينعقد عليهم الانامل من الفلاسفة السنية الظواهر الصفية الضمائر **والرابع** مذهب جمهور المتكلمين القائلين بزيادة الوجود على كل من الممكن والواجب وكونه منضما الى ذاتهما **وهذا المذهب** مع كونه مما يخالفه

النظر الدقيق ويراغمه الفكر العميق على ما فصل في موضعه حالا ما عرفت سابقا في بيان مذهب المشائين
لاشتراكهما في زيادة الوجود على الماهية وانضمامه اليها في الممكنات فلا حاجة الى تطويل الكلام فيه وتنقيحه
لكونه منقحا بما قدمنا من التنقيح وههنا مذهب خامس قد اختاره الصدر الشيرازي انه لا انضمام ههنا ولا زيادة
ولا عينية بل الموجود في الخارج هو الوجود الحقيقي بمعنى ما به الموجودية والماهيات امور اعتبارية منتزعة
عن الوجود الحقيقي العيني لا ان الموجود في الخارج هو الماهية والوجود عينها او منضم اليها او منتزع عنها
او منفصل عنها كما هو مذهب الشيخ الاشعري والمشائين وشيخ الاشراق والسيد الزاهد ومن في حزبه او هو
في حزبه من بعض الاقدمين **ولعل** هذا مبني على نفي الكلي الطبعي والخارج فيكون الموجود في الخارج هو التعينات والتشخصات
الحقيقية المتحدة بالوجودات الحقيقية وعلى هذا المذهب ايضا وان كان مخالفا لجمهور المحققين يتحقق الجعل
البسيط المتعلق بالوجود الحقيقي **وانما ذكرنا** في هذا المقام المذاهب الاربعة السابقة وهذا المذهب
الخامس ولم نذكر مذهب شيخ الاشراق القائل بانتزاعية الوجود ولا مذهب السيد الزاهد وغيره من انه
منفصل عن الماهية الممكنة واجب الوجود لذاته لعدم كونهما معتدا بهما في باب بيان المذاهب فالمشهور من المذاهب
هو هذه المذاهب الاربعة المذكورة لا غير وفي هذين المذهبين محذورات واستحالات شتى لا تكاد تستقصى
وقد ذكر لابطالهما في فن الامور العامة قول مستوفى مع انهما في النظر الظاهر ايضا سخف وفي عداد المسالك
اوهن واضعف **هذا تمام الكلام** في الجعل البسيط والمؤلف المتنازع فيه بين الفحول الاعلام
والكملة الكرام والنبلة العظام والحملة الفخام والمهرة الجحام قد ضلت فيه الاحلام وذلت فيه الاقوام
وزلت فيه الاقدام وكلت فيه الافهام وملت فيه الاقلام وحلت فيه الافئدام وهذا العبد المستهام
يعون الاعتصام بالتوفيق الازلي من الحسام قد فرغ عنه على احسن وجه واتم نظام بفضل المؤفق المنعام
الملك المفيض العلام ذي الجلال والاكرام **الفصل الثاني** في بيان تعلق الجعل المؤلف او البسيط
بالذاتيات والمقومات للطبائع النوعية والكلام ههنا في المقومات الذهنية والذاتيات العقلية
**فالمشهور** انها غير مجعولة ومعلولة ولا مرهونة بايدي الشروط **لكن** هذا القول منهم بطريق المسامحة
فانها ماهيات ممكنة كيف يتصور كونها موجودة ومتقررة من دون علة والا لزم كونها واجبة الوجود
**الا ترى** انها لو لم تكن موجودة ومتقررة قبل وجود الذات وتقررها فهي حادثة بالذات او بالزمان
فلا بد لوجودها من مرجح يرجح وجودها على عدمها والا لزم الترجيح بلا مرجح فليس الكلام في معلولية
نفسها ومعلوليته وجودها ومجعوليتها بناء على امكانها انما الكلام والنزاع في ان ثبوتها للذات معلول
بعلة ومجعول بجعل جاعل او هو ضروري بنفسه لا مدخل فيه للجعل والتعليل لا جعل الذات ولا جعل
مستأنف **ومن هذا القبيل** ثبوت الشيء لنفسه فاختار الجمهور الشق الثاني **وههنا** قواعد وشيء
جمة عديده من العمائد عمود التدقيق من اساطين التحقيق وسلاطين النظر الدقيق الممكن الفاقر الوجود

والذات بأقوى العلوم المعضلات وحققه بالتحقيق المتين ولقد رأيته بالأفق المبين وملخص كلامه أن الجعل انما يتعلق بالذات ثم الذات بنفسها يحمل عليها الذاتيات بلا مدخلية الجعل والتعليل في حملها عليها وثبوتها لها لان ملاحظة الذات عين ملاحظة الذاتيات ممتنعة الانسلاخ عن هذه العينية فليس لمقتضى هو علة لهذا الثبوت ولا لاقتضاء من تلقاء جوهر الماهية حتى يكون الماهية بنفسها اوتقررها ووجودها علة لهذا الثبوت لان الشيء انما يفتقر الى العلة في حصول ما ليس حاصلا وانما هو مفقود فيه والشيء الحاصل لا يحتاج في تحصيله بالعلة والجعل والا لزم تحصيل الحاصل والماهية في أية مرتبة فرضت وأخذت غير عارية ومنسلخة عن مقوماتها الذاتية فلا يمكن احتياجها الى العلة في تحصيل الذاتيات والا لزم عراؤها وانسلاخها عنها وانفكاك الكل عن جزئه في مرتبة من المراتب فليس لنفس الماهية ولا لتقررها مدخل في حصول الذاتيات في الذات لان وجودها وتقررها عين وجودها وتقررها فلو كان لوجودها وتقررها مدخل في حصولها للذات لكان وجود الذات وتقررها قبل تقرر الذاتيات ووجودها وهو باطل على كل تقدير سواء كان الحق هو التركيب التحليلي او الاتحادي او الانضمامي اما في الاولين فظاهر ان الوجود والتقرر واحد فلا يتصور التقدم والتأخر فيهما واما في الاخير فلانه يكون على تقدير تقرر الذاتيات ووجودها مقدما على تقرر الذات ووجودها لكونها اجزاء متمايزة مغايرة للكل في الوجود والتقرر ووجود الجزء وتقرره مقدم على وجود الكل وتقرره اذا كان مغايرا له ولكانت الماهية عارية عن مقوماتها في مرتبة نفس تجوهرها من حيث هي وفي مرتبة الوجود الذي هو من العوارض وهو باطل بالضرورة كما عرفت واما توقف صدق العقد الحملي المنعقد بخلط الذات والذاتيات على التقرر فمن جهة توقف طبيعة الربط الايجابي عليه لا بملاحظة خصوص الحاشيتين فليس التوقف عليه ولا الاستلزام للوجود الا بالعرض واما مدخلية الجعل في هذا العقد فهي بالعرض من وجهين من الوجه المذكور ومن وجه عدم تقرر الممكن الا بالجعل وما يقال ان صدق الموجبة الضرورية المطلقة يستلزم امتناع صدق السالبة الممكنة العامة لكونها نقيضا لها ووجوب احد النقيضين يستلزم لامتناع الآخر وههنا يمكن صدق السالبة الممكنة حين عدم الموضوع لان المعدوم يمكن سلب كل شيء عنه لامتناع الايجاب لعدم الموضوع فجوابه ان امكان صدق السالبة الممكنة على نحوين احدهما ان يكون صدقها من جهة امكان انفكاك المحمول عن الموضوع بانه اذا تصور ذات الموضوع امكن ان يفارقه المحمول وينفك عنه فهذا الامكان السلبي موجب لعدم ضرورة الايجاب ومندرج تحت اصل قائل ان امكان احد النقيضين يستلزم امكان الآخر وثانيهما ان يكون صدقها من جهة عدم الموضوع وبطلانه في صفحة الواقع لا من جهة انه يمكن مفارقة المحمول عن الموضوع فهذا الامكان السلبي لا يقتضي ان يكون الايجاب حال وجود الموضوع ممكنا خاصا لان السلب انما امكن من جهة عدم الموضوع لا من جهة امكان المفارقة فيكون الايجاب حال وجوده يمكن ان يكون ضروريا من جهة امتناع المفارقة واستحالة الانفكاك حال الوجود

قول فيه نظر لان السلب حال العدم اما ان يكون واجبا بالذات او ممتنعا بالذات وممكنا بالذات لانحصار كل مفهوم في المواد الثلث على الاول يلزم ان يكون واجبا حال الوجود ايضا وكذا الايجاب يلزم ان يكون ممتنعا حال الوجود لا ممكنا فضلا عن ان يكون ضروريا والا لزم الانقلاب من الوجوب الذاتي الى الامكان الذاتي او الامتناع الذاتي في السلب ومن الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي او الوجوب الذاتي في الايجاب وعلى الثاني يلزم خلاف المفروض فانه فرض ممكنا بالامكان العام المنطقي ويلزم عدم صدق السالبة الممكنة المفروضة الصدق ويلزم ارتفاع النقيضين لامتناع صدق الموجبة لعدم الموضوع وامتناع صدق السالبة على هذا الفرض وعلى الثالث يلزم ان يكون ممكنا حال الوجود ايضا والايجاب ايضا ممكنا حال الوجود والا لزم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي في السلب والى الوجوب الذاتي في الايجاب والانقلاب في المواد الثلث محال عندهم بالبداهة وقد يستدل عليه ايضا على ما تقرر في مقامه فلا يتصور الوجوب الذاتي في الايجاب بعد كونه ممكنا او ممتنعا بعدم الموضوع نعم يتصور الضرورة الغيرية والوجوب بالغير في الممكن الذاتي بعد كونه ممتنعا بالغير بارتفاع علة الارتفاع ووجود علة الوجوب والوجود فحينئذ وان كان يمكن انعقاد القضية الضرورية المطلقة بناء على اعتبار الضرورة بالمعنى الاعم ذاتية كانت او غيرية وعليه بناء تساوي الضرورة والدوام لكن لا يكون الضرورة مما لا يعلل فان الضرورة الغيرية والوجوب بالغير لا بد لهما من علة لامحالة كما تقرر في موضعه فيلزم وجوب تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته بناء على هذه الضرورة الغيرية **ثم نقول** من الراس مستانفا ان ثبوت الذاتي للذات حال وجود الموضوع لا يخلو من المواد الثلث كما اشرنا اليه فان كان ممتنعا بالذات ولا تظنكم تقولون به فالمطلوب حاصل هو عدم كونه ضروريا واجبا علا انه خلاف الواقع فانه صادق للكذب نقيضه وان كان ممكنا بالذات فلا بد له من علة لان تحقق الممكن بلا علة محال على ما تقرر في مقره فيكون معلولا ومجعولا وان كان واجبا لزم تعدد الواجب بل عدم تناهي افراده ولزم الوجوب الذاتي للحقيقة الضعيفة التي هي ضعف الوجود من الاعراض ايضا لان الثبوت الرابطي معنى نسبي حرفي غير مستقل في حد ذاته متوقف في وجوده على وجود الطرفين فكيف سخافة القول بكون الوجود الاضعف لغير المستقل الرابطي الغير الموجود في الخارج ايضا آكد الوجودات واحكمها واقومها **ثم نقول** من الراس ان هذا الثبوت المتنازع فيه اما ان يكون اقتضاء لتحققه واستدعائه لوجوبه على الاول يلزم الوجوب الذاتي وتعدده ويلزم ان ينعقد به القضية الضرورية الازلية ولا اقل من الدائمة الازلية واللازم باطل لعدم صدقه وقت عدم الموضوع وعلى الثاني لا يكون ضروريا ضرورة ناشية من نفسه من حيث هي هي فاما ان يكون ضروريا بالضرورة الغيرية او لا يكون ضروريا اصلا وعلى التقديرين

يلزم الاحتياج الى العلة كما لا يخفى فافهم وتدبر **وانظر** كيف جاء الباقر فاقرا وكل من عرائس ابكار افكاره عانقوا واثر المحققون ومنهم المحقق الدواني انه ضروري معلول بعلتها الذات مجعول بجعلها غير معلول بعلة منفردة وجعل مستانف وهو الحق في النظر الادق والتروي الالطف الاحق والفكر الخائض الارق **كيف** وهذا الثبوت حادث بعد العدم وقت حدوث الموضوع فلا بد له من علة محدثة لان حدوث الحادث من غير محدث تخصيص بلا مخصص في كونه في زمان دون زمان من دون علة مرجحة للوجود في زمان الوجود فهو امر انتزاعي ماخوذ من نفس الماهية من حيث هي كالوجود المصدري وغيره واحتياج الامور الانتزاعية الى العلية والجعل هو احتياج مناشيها اليهما واحتياج المناشي والمبادي اليهما بالذات واحتياج المنتزع عنها بالعرض بتوسط احتياجهما اليهما فجعلها عين جعل الماهية كما ان جعل الماهية عين جعل ذاتياتها على ما فصله الفاضل السند يلي في شرحه لتصديقات السلم

**الفصل الثالث** في جعل لوازم الماهية هل هي مجعولة بجعل الذات أو معلولة للماهية من حيث هي او من حيث التقرر والوجود فهذه ثلثة شقوق وليس المراد بلوازمها لوازمها بالمعنى الاعم بمعنى مطلق ما يمتنع انفكاكه عن نفس الماهية من حيث هي حتى تشمل الوجود وما يساوقه وما يتقدمه كالتشخص والتميز والتقرر والامكان والاحتياج والوجوب بالغير وغير ذلك بل المراد بها اللوازم الثابتة للماهية بعد الوجود وليست في مرتبة الوجود بل متأخرة عنها كالزوجية والفردية للاعداد وكالمنطقية للتسعة بالمعنيين وللثمانية باحد المعنيين وللمائة والاحد والعشرين مجازا وللاحد عشر بالمعنى الآخر وكالتعجب والضحك والكتابة بالقوة للانسان والسمع والبصر والذوق واللمس والشم والمشي بالقوة للحيوان وغير ذلك **فاختار بعضهم** ان علتها نفس الماهية من حيث الوجود وهي صادرة عن الماهية من هذه الحيثية ولوجودها دخل في صدورها عنها لكونها متوقفة على وجودها ولان العلة لا بد لها من وجود حتى يصدر عنها آخر فان العاري عن الوجود غير صالح للعلية وليس مرادهم الوجود الخاص كالخارجي والذهني واللحاظي بل مطلق الوجود الشامل لجميع انحاء ما يعتبر ظروفه **واختار السيد السند** وجماعة وهو الحق وآثر قوله وكثير من محققي المتأخرين ايضا ان العلة للوازم الماهية هي الماهية فقط من غير مدخلية وجودها في صدور اللوازم عنها لانها تقتضيها بنفس تحققها من حيث هي وذاتها لا تستند الا اليها وانما يتوقف صدق اللوازم على وجود الماهية توقفا بالعرض من جهة اقتضاء طبيعة الربط الايجابي لوجود الموضوع من غير ملاحظة خصوصية الحاشيتين والا فاقتضاء الملاحظة على مجرد خصوصيتها لا يستدعي الوجود للماهية كما فصله في بحث عدم تعلق الجعل بالذاتيات وعدم اشتراط ثبوتها للذات بوجودها الا بالعرض على ما حررناه فيما سبق

وفيه مافيه **والحق** ان لوازم الماهية ايضا مجعولة وكذا ثبوتها للماهية لكن لا بجعل مستانف
بل بجعل الذات وكذا هي مشروطة وكذلك ثبوتها بوجود الماهية وتقررها كما فصلنا فيما تقدم
**الخاتمة** في جعل الصفات الانتزاعية المتقدمة على التقرر والوجود فالمشهور على
ما القينا عليك انها غير مجعولة اصلا لتقدمها على الجعل والوجود والتقرر ولان الامكان
علة الاحتياج الى الغير فلو كان مجعولا لزم الدور ولان الامكان مثلا لو كان مجعولا فقبل
الجعل اما ان يكون الشئ ممكنا فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان وجود الامكان بعد جعله
فكيف يمكن ان يكون الشئ قبل جعله ممكنا بل غير ممكن واما ان يكون ممتنعا او واجبا
وعلى التقديرين يلزم الانقلاب منهما الى الامكان الذاتي وهو محال على ما مر ومن ههنا
قيل ان امكان كل شئ ازلي ابدي وان لم يمكن كونه ازليا ابديا ومن ثم ترتبت السلسلة
فيقال للماهية امكنت فاحتاجت فجعلت وصدرت فتقررت فوجدت **والمحققون**
انها موجودة بوجود الذات مجعولة بجعلها لا انها غير موجودة بوجودها لتقدم وجودها
وغير مجعولة اصلا ولا انها مجعولة بجعل مستانف لانها لو كانت غير مجعولة اصلا موجودة بلا علة
لكانت واجبة الوجود فيلزم ما الزمناه فيما قبل ولانه اما ان يكون المراد بها مفاهيمها الانتزاعية
الموجودة في الذهن بعد الانتزاع بوجود منفرد عن وجود المنشأ هو الوجود الظلي اللحاظي
من تلقاء اعتبار العقل وملاحظة الذهن او الوجود الاصلي الحاذي حذو الوجود الخارجي
بعد كونها قائمة بالذهن مكتنفة بعوارضه فحالها في المجعولية حال سائر الامور الذهنية
معتبرة في مرتبة اللحاظ كانت او في مرتبة القيام والاكتناف **ثم** هي بهذا الوجود المنفرد
ليست صفة للماهية بل امور مباينة لها منفصلة عنها في الوجود وليست قائمة حالة فيها
وانما قيامها بها باعتبار الوجود المنشئي المستند اليها بالعرض والى المنشأ بالذات واما ان يراد بها
الامور الانتزاعية الموجودة في الخارج بالعرض بتوسط منشيها بوجودها الخارجي المنسوب اليها
بالعرض والى المنشأ بالذات وهو وجودها الحاذي حذو الوجود الخارجي في ترتب الآثار الخارجية عليها
كما هو شاكلة الوجود الخارجي للانتزاعيات وباعتبار هذا الوجود ليس لها وجود الا وجودا واحدا
للمنشأ بالذات ولها بالعرض فكما هي موجودة بوجوده كذلك هي مجعولة بجعله الحاصل به وجود المنشأ
فلا يتصور كونها غير مجعولة اصلا لا بجعل الذات ولا بجعل مستانف كيف ومنشؤها نفس الماهية
من حيث هي فوجودها وجودها وتقررها تقررها وجعلها جعلها **هذا ما قيل في هذا**
**المقام** وما يخطر بالبال الكثير البلبال المنتشت البال المتفرق الحال في هذا المقال بافاضة
عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال هو ان يقال ان هذه الامور ليس لها حظ من الوجود العيني الخارجي

اصلا وانما هي مفهومات محضة فهي امور سلبية او ما يحذو حذوها منشؤها نفس الذات من حيث هي
مع قطع النظر عن كونها موجودة او معدومة وانتزاعها من نفس الماهية من حيث هي هي كانتزاع الامتناع والعدم
والشركة والنسبة الشركية من الممتنعات والمعدومات وشريك الباري وكانتزاع البعد وتوهمه من الخلأ
لا يتوقف هذا الانتزاع على وجود هذه الامور ولا على تقررها وجعلها بل هي منتزعة عن نفسها من حيث
هي فكما ان اقتضاء العدم منتزع عن نفس ماهية الممتنع كذلك العدم اقتضاء الوجود والعدم
منتزع عن نفس ماهية الممكن قبل تعلق الانتزاع بمجعولية المنتزع او وجوده وتقرره فانتزاع الامكان
وامتثاله انما هو عن نفس مفهوم الشيء الحاصل في الذهن لكن لا من هذه الحيثية فقط بل منه من حيث
وجوده لنفس الامر الذهني او الخارجي كما ان انتزاع الامتناع انما هو عن نفس مفهوم الشيء الحاصل
في الذهن من تلك الحيثية فحيثية ملاحظة الوجود او العدم في مناشيها اما حيثية تعليلية اي من حيث
ان هذه الماهية قابلة للوجود او غير قابلة له مثلا ينتزع عن نفسها احد هذه الامور او حيثية تقييدية
لحاظية عنوانية معتبرة في مجرد اللحاظ والعنوان لا مدخل لها في المعنون الذي هو المنشأ بالذات
كحيثية ملاحظة البصر في تعيين حقيقة العمى وملاحظة تحصلها المفهومي الذهني او الواقعي فكما لا تعلق
للمجعولية بمفهوم وصف الامتناع الا باعتبار حصوله في الذهن حصولا ظليا او قياميا كما في زوجية الخمسة
الاعتبار الواقع وباعتبار المحكي عنه ومنشأ الانتزاع كذلك لا تعلق للمجعولية بالامكان وامتثاله الا باعتبار حصوله الذهني
الظلي او الاكتنافي لا باعتبار وجوده الواقعي بالنظر الى المنشأ المحكي عنه ومصداق حمله **فتلخص من هذا**
بعد النظر الدقيق والامعان في التحقيق ان امتثال هذه الامور ان اريد بها هي من حيث هي مفهومات ذهنية
حاصلة في ملاحظة الذهن او قائمة به قياما اكتنافيا فهي امور موجودة مستقرة في الذهن مجعولة تجعل الامور
الذهنية الحقيقية او الانتزاعية عن المناشئ الصحيحة الموجودة او المعدومة الممكنة او الممتنعة
او الاختراعية وان اريد بها هي من حيث مناشيها ومباديها المنتزعة عنها هذه الامور فلا وجود لها
ولا تقرر في حيز وجودات مناشيها او اعدامها بل هي بمعزل عنها لكونها مفهومات كاشفة عما لها في مرتبة
نفس الماهية من حيث هي من غير توقف انتزاعها عنها على وجودها وعدمها فلم يكن لها حظ من الوجود والتقرر في
هذا الاعتبار فكيف معنى مجعوليتها ومعلوليتها بهذا الاعتبار فانها منتزعة ان حل صلوح الوجود في ظرف المجعولية
والمعلولية وهذا هو معنى عدم المجعولية وعدم كونها معللة بعلة والا فلا معنى لكونها امورا ممكنة موجودة بلا علة
فتطيره ان يقال ليست المعقولات الميزانية مجعولة في الخارج مع انها امور ممكنة موجودة في الذهن وليست
التشخصيات الخارجية مجعولة في الذهن مع كونها امورا ممكنة موجودة في الخارج واما ازلية الامكان وامتثاله
وعدمهما واستمرار وجودها في جميع الازمنة مثلا فليس الا باعتبار صحة انتزاعها في كل زمان واستمرار هذه الصحة واحاطتها
بجميع الازمنة مثلا بالنظر الى استحالة الانقلاب من مادة الامكان الى مادة اخرى من المادتين وبهذا المعنى ازلية

الامتناع وقدمه ايضا ثابت حق لاستحالة الانتقال فامتناع شريك الباري مثلا قديم دائم ازلي ابدي بمعنى انه لا يمكن ان لا يتحقق امتناعه في زمان او في مرتبة من الدهر والواقع بل هو صحيح لانتزاع عن مفهوم سرمدا وابدا هذا وجزما يحويه الذهن القاصر والعقل الفاتر قصرنا على هذا القدر اليسير الوافي لفهم البصير والكافي لاذعان المنصف الخبير ابتلاء بضائق الزمان وبوائق الدوران وقلة الفهمة لفنون اسباب الامعان بل عدم النهضة في هذه الآوان حررناه بسوال من لا يسعني الا اسعافه ولا يمكنني في هذا المسؤل الا اتحافه وهو المشغوف بالفلسفة الدقيقة اشد من الشيخين والمشغول المصروف في الحكمة اليمانية في امنوين ودقيقها عشيق نفسه الزكية الذكية العلية السنية قد شغفها حبا بحسن الزين المخدوم المرقوم مروجه في الدارين الملزوم خروجه عن نقائص الخافقين شيخ الشيخين ومعلم المعلمين المعرى عن الشين والمبرى عن المين والمصفى عن الغين والمحلى بالعين المولوى محمد حسين بن ابعده الله عن البون والبين ورحمه حين الحين ونشطه في المنشأتين وسره بالريحين زعزع ورخاء وفي الحالين بؤس ورخاء فقط وانا العبد الضعيف الادون المنعوت بالمحن المدعو بمحمد حسن السنبلي موطنا الاسرائيلي نسبا الحنفي مذهبا والماتريدي مسلكا والقادري مشربا والكنعاني ثم المدني ثم الدهلوي محتدا والمولوي مطلبا واليوسفي شرفا والسلامي مكرما والعمري فخذا والدرسي منصبا والبدايوني مدرسا قد سطره ونمقه في الحادي عشر من الشوال سنة الف ومائتين وستة وتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف تحية وصلوة وسلام وثنى يوم الثلثاء في البلدة المباركة المسماة بدايون لازال مصونا عن شر كل ما يكون ولم يكن عنده من بدو التصنيف الى ختمه شئ من الرسالة والكتاب في شئ من هذا الباب غير المحبرة واليراع والدواة والقلم المرتاع من الزلة في هذا الطرس المشاع والقرطاس المذاع وقل نقله العاصي الراجي ان يلحق بالقوم الناجي ويصان عن الالم الفاجي وهي الهاجي في الحادي والعشرين خلت من ذي القعدة في السنة المذكورة يوم الجمعة عن مبيضة المصنف

تمت

## قطعة التاريخ للعبد العاصي الراجي محمد عبد العلي المدراسي عفا عنه ربه الناسي

| | |
|---|---|
| الطبع ما احسن به مطبوع طبع للملا | في منطق مجموعة مدلوله يدلا لا يلا |
| فكرت في تاريخه ارخت ارخا كاملا | فاذا تناقص خمسة قل تحريت وسايلا ١٣٠١ |

## وجه ختم المعتني بالطبع

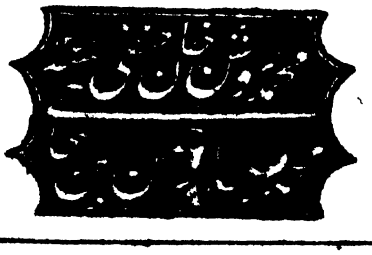

ليعلم ان هذه المجموعة مطبوعة في المطبعة النظامية فختم عليها خاتم المعتني بالطبع ورسم علامة خطه